الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة الثانية والعشرون
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

الرئيس:	السيد بيريس - باليون	(أوروغواي)
ثم:	السيد غيريرو (نائب الرئيس)	(الفلبين)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع)

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تابع)

(ج) صندوق الأمم المتحدة للسكان (تابع)

(د) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (تابع)

(هـ) برنامج الأغذية العالمي (تابع)

. . / . .

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750,
2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/47/SR.22
29 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة/الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

مشروع القرار A/C.2/47/L.8/Rev.1

١ - الرئيس: عرض مشروع قرار منقح بعنوان "التنقيحات المقترح إدخالها على البرنامج ١٦ (البيئة) من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ "، الوارد في الوثيقة A/C.2/47/L.8/Rev.1 بناء على اقتراح وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية بأن يكون نص الخطة مطابقا لجدول أعمال القرن ٢١ . وقد أوصت اللجنة بأن تأخذ التنقيحات صيغة مشروع قرار من الرئيس يحال متى اعتمد إلى رئيس اللجنة الخامسة.

٢ - تقرر ذلك .

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

مشروع القرار A/C.2/47/L.9

٣ - السيد شوكت (باكستان): عرض، باسم مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع القرار A/C.2/47/L.9، المعنون "التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية" : (أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية؛ (ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع" . وقال إن نص مشروع القرار لا يستثني، بل يكمل، نص التزام كرتاخينا ونصوص البرامج الأخرى الوارد ذكرها في الفقرة الثالثة من الديباجة، وأشار إلى أنه ينبغي أن تضاف في بداية تلك الفقرة عبارة "في هذا الصدد" بين عبارة "وإذ تضع في اعتبارها" وعبارة "التزام كرتاخينا".

٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/47/L.9 بصيغته المعدلة شفويا.

٥ - تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غيريرو (الفلبين).

البند ٨٣ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/47/340 و A/47/375-S/24429 و A/47/391 و A/47/499 و A/47/564)

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (تابع) (A/47/419 و Add.1-3)

(ب) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تابع) (A/47/340 و E/1992/28)

(ج) صندوق الأمم المتحدة للسكان (تابع) (A/47/312-S/24238 و E/1992/28)

(د) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (تابع) (A/47/264 و E/1922/29 و E/1992/71)

(هـ) برنامج الأغذية العالمي (تابع)

٦ - السيد ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلاده في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أثنى، في معرض تعليقه على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، على اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية)، ولاحظ ظهور روح تعاون جديدة بين أعضاء لجنة التنسيق الإدارية وبين أعضاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة، وشدد على أهمية تنفيذ القرار بدلا من تجريب سياسات جديدة.

٧ - وأضاف قائلا، مع أن من الواضح أن عملية الإصلاح التي دعا إليها قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ لا يمكن استكمالها في ثلاث سنوات فقط، فإنه كان يمكن إحراز مزيد من التقدم. فقد أعيقت النوايا الإيجابية الرامية إلى تدعيم نظامي المنسق المقيم والممثل القطري إلى حد كبير بسبب تناحر الوكالات والولايات المتنافسة. فقبل ثلاث سنوات، أدى قلق الدول الأعضاء نتيجة لقلة التعاون والتماسك والكفاءة في برمجة أنشطة الأمم المتحدة إلى اعتماد قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ . ولا يزال هذا القلق قائما. لذلك، كان من الضروري على الأقل تحديد الأسباب الرئيسية لأوجه النقص الواضحة ليتسنى بذل جهد للقضاء عليها .

(السيد ماركس، الولايات المتحدة الأمريكية)

٨ - ومضى قائلا إنه نظرا لحياد الأمم المتحدة ونطاق أنشطتها، فإنها تتمتع بميزة نسبية في ميادين عديدة، إلا أن هذه الميزة لم تترجم إلى قدرة حقيقية. فالتنسيق غير الكافي بين الوكالات وقلة الدعم التقني قوضا فعالية جهود مساعدتها الإنمائية. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة بصورة أساسية في المجالات التي لا تستطيع المساعدة المقدمة من مانحين آخرين متعددي الأطراف أو ثنائيين أن تثبت أنها أكثر فعالية. وقد أدى تعدد موارد تمويل مساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وممثليها المحليين إلى إضعاف الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أن تثبت الاستراتيجية القطرية المشتركة، التي أقرتها مؤخرا لجنة التنسيق الإدارية بوصفها إطارا لبرمجة المساعدة، أنها مفيدة للغاية، إلا أن عملية إقرارها استغرقت وقتا طويلا جدا. ومن المأمول أن يحرز مزيد من التقدم في غضون السنوات الثلاث القادمة. وقد وقال إن وفده يؤيد تأييدا قويا مفهوم مكتب متكامل للأمم المتحدة، بقيادة المنسق المقيم، من شأنه أن يخفض المصاريف الإدارية ويكفل قدرا أكبر من الاستمرارية والكفاءة في إسداء المشورة في قطاعات متعددة وتقديم الدعم التقني للحكومات. وطبقا لذلك ، ينبغي للمنسق المقيم أن يمثل جميع وكالات المنظومة.

٩ - وقال إن مما لا شك فيه أن المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين سيخصصون أعلى الأولويات للمساعدة الطارئة والمساعدة التقنية، في معالجتهم لمشاكل عالمية من قبيل تدهور البيئة، وفيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب، والتحول إلى الديمقراطية والاقتصاد السوقي في بلدان أوروبا الشرقية . أضف إلى ذلك أن بلدان الكتلة السوفياتية سابقا الأقل نموا، وبلدانا أخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ستحتاج إلى مساعدة طويلة الأجل لبناء أطرها القانونية والمؤسسية وآليات المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية. وتسلم الولايات المتحدة بالحاجة إلى تطوير القدرة الوطنية وإصلاح المؤسسات السياسية لتصبح أكثر تمثيلا، وإجراء تعديلات هيكلية طويلة الأجل تجعل الاقتصادات النامية أكثر قدرة على المنافسة وتجعل الخدمات الاجتماعية أكثر كفاءة، وتحقق تنمية مستدامة، وتخفف وطأة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أقل البلدان نموا، وتيسّر توطين اللاجئين والمشردين. وقال إن تحسين الأنشطة التنفيذية في الامم المتحدة على المستوى القطري يخدم مصالح البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء. واختتم كلمته بالقول إن الولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق الأهداف الرئيسية لقرار الجمعية العامة ٤٤ /٢١١ .

١٠ - السيد هسليد (النرويج): تحدث باسم آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا أيضا، فقال إن الحالة العالمية الراهنة أوضحت بجلاء مدى الارتباط الوثيق بين جهود صون السلم والأمن وبين التنمية

(السيد هسليد، النرويج)

الاقتصادية والاجتماعية. ومع أن المسؤولية الرئيسية عن تنمية البلدان النامية تقع على عاتق حكوماتها وشعوبها إلا أنه لا شك في انه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم مساعدة كبيرة لها. وقال إن التعاون المتعدد الأطراف مع نهج متعدد القطاعات له ميزة نسبية هامة، ولكي يتسنى استخدامها إلى أقصى حد ممكن يجب تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ومن الضروري زيادة فعالية وكفاءة الأمم المتحدة لتتمكن من دعم البلدان النامية في جهودها الرامية لإيجاد فرص اقتصادية لشعوبها، ولتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لها، وحماية أضعف المجموعات فيها، والنهوض بإدارة سليمة للموارد الطبيعية، وتيسير مشاركة المجتمع بأسره في عملية التنمية.

١١ - وقد شدد على الحاجة إلى تحسين الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، التي عانت كفاءتها نتيجة للتشرذم وقلة التنسيق. وقال إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/419 يقدم تحليلا مفيدا للغاية، إلى أنه لم يقدم إقتراحات محددة. ويشكل القرار ٢١١/٤٤ أساسا جيدا للشروع في إصلاح أنشطة المساعدة الإنمائية على المستوى الميداني، وهو إصلاح ينبغي له ان يعالج قضايا مضمونية وتنظيمية. وتستلزم التغيرات في متطلبات البلدان النامية وتكافل الاقتصاد العالمي ردا متعدد القطاعات متماسكا وقويا من جانب منظومة الأمم المتحدة. وقال إن الموارد شحيحة ولذلك يجب إدارتها بأقصى قدر من فعالية الكلفة. وفي هذا الصدد، شدد على العلاقة الوثيقة بين كفاءة أنشطة الجهاز الإنمائي وتمويل هذه الأنشطة.

١٢ - وأضاف ان بلدان الشمال دعمت الجهود المبذولة لتعزيز التعاون على المستوى الميداني بين جميع منظمات الأمم المتحدة من خلال وضع استراتيجية قطرية واحدة. وتؤيد تعزيز دور المنسق المقيم، على أن يكون مفهوما أن المسؤولية النهائية عن تنسيق المساعدة الخارجية تقع على عاتق الحكومات الوطنية. وإن وضع استراتيجية قطرية مرهون بوجود هياكل وطنية تضم جميع الأنشطة الإنمائية. وينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بكل بلد أن تلبي الاحتياجات والأولويات المحددة لذلك البلد، ولكنها ينبغي أيضا أن تبني على أساس استراتيجات إنمائية مقبولة على صعيد دولي، وتتفاعل مع مؤسسات بريتون وودز لتحديد مجالات التعاون والتكامل. وقال إن الاستراتيجة الوحيدة تحتاج إلى آليات برمجة محددة، مثل النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني. ومن شأن استخدام هذه الآليات الإسهام في جعل الاستراتيجية أكثر صلة ومرونة وفعالية كلفة، وذات أثر أكبر على البرامج والأولويات وتعزز قدرة الحكومات على تنسيق المساعدة الخارجية. ولتحقيق هذه الأهداف، يلزم تنقيح الترتيبات العملية المعمول بها على المستوى الميداني، وهناك حاجة إلى عمل المزيد لضمان قدر أكبر من الاتساق بين دورات البرمجة، في إطار منظومة الأمم المتحدة وفيما يتعلق بدورات تخطيط الحكومات على حد سواء.

(السيد مسليد، الدومينيك)

١٣ - ومضى قائلا إن اللامركزية ليست مجرد تفويض السلطة. فجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى موظفين ميدانيين يملكون القدرة الضرورية ؛ وهذا بدوره يتطلب نوعا جديدا من التوجيه والنصح من المقر، واعتماد سياسة لإدارة الموارد البشرية تيسر حركة الموظفين والتطوير المهني، وتأخذ، في نفس الوقت، في الحسبان الأوضاع العائلية والتباين الثقافي والاحتياجات الخاصة للنساء الموظفات. وبالنسبة لدور المنسق المقيم، بوصفه الرئيس الميداني لفريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية، ينبغي بيان المؤهلات المطلوبة لشغل هذا المنصب بقدر أكبر من التفصيل والوضوح. وفي هذا الصدد، شدد على أهمية الدور المنوط بالمنسق المقيم في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ . وقال إن من المهم، سعيا إلى تعزيز هذا الدور، تجنب البيروقراطية والتكاليف الإضافية، وزيادة مستوى الثقة فيما بين منظمات الأمم المتحدة.

١٤ - وأضاف أن التنسيق الأفضل للأنشطة الانمائية والإدارة الأكفأ للموارد البشرية أداتان هامتان لتحسين جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أنهما ليسا كافيين في حد ذاتهما. وبلدان الشمال مقتنعة بضرورة إصلاح نظام الصناديق والبرامج التشغيلية المعمول به حاليا، وذلك بإنشاء مجلس إنمائي دولي ليوفر توجيهات سياسة على نحو متماسك. فضلا عن ذلك، يلزم وجود هيئات إدارية أصغر حجما، لتمكين الصناديق والبرامج من توفير توجيهات أكثر تركيزا على نحو مستمر. وهذا باختصار هو جوهر مشروع بلدان الشمال، الذي يتضمن دعامة أساسية أخرى، هي وجود تمويل كاف ويمكن التنبؤ به.

١٥ - السيد آريلياندو (المكسيك): قال إن بلده يعلق أهمية بالغة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، لأنها تشكل إسهاما مباشرا من الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وفي معرض الاشارة إلى مذكرة المين العام بشأن استعراض السياسة الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات (A/47/419)، قال إن من شأن هذه الوثيقة أن تيسر التكيف مع التحديات والفرص الجديدة الناتجة عن التغيرات التي تؤثر على العالم ككل. وعلى الرغم من النطاق الطموح لأهداف قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤، فقد أحرز بعض التقدم في تنفيذه. وينبغي توخي المرونة في قضايا البرمجة، بين البلدان وبين المنظمات المعنية على حد سواء، وأن تؤخذ في الاعتبار أوجه التباين الثقافي بين البلدان المتلقية. وينبغي تعزيز دور المنسق المقيم المتعلق بالتنسيق بين ممثلي المنظومة الآخرين. أما بالنسبة للامركزي ة فإن وفده يرى أنه ينبغي تطبيق مبدأ الهيئات الفرعية على العمليات الميدانية، لتتسنى الاستجابة لطلبات البلدان بقدر أكبر من السرعة والمرونة.

(السيد آريلياذو، المكسيك)

١٦ - وأعرب عن قلقه من إمكانية أن يؤدي تكريس جزء كبير من الأنشطة التنفيذية للجوانب الإنسانية وأعمال الاغاثة إلى إهمال قضايا أخرى هي الأسباب الكامنة وراء مشاكل التنمية. كما أن انخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيض عدد المشاريع الموافق عليها من بين الأمور الأخرى المثيرة للقلق.

١٧ - السيد باراك (رومانيا): قال إن وفده يعلق أهمية خاصة على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، لأنها لعبت دورا هاما في تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعمل حاليا في جميع القطاعات لمساعدة البلدان النامية على تقوية ممارساتها الوطنية لإدارة جميع مراحل عملية التنمية.

١٨ - وأضاف قائلا إن قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، وهو قرار "مُعْلَم" ، بدأ نظاما استهدف تكيف عملية الأمم المتحدة الإنمائية للاحتياجات الجديدة للتسعينات، وحث الحكومات على تحمل مسؤوليتها في تنفيذ المشاريع ووضع البرامج التي من شأنها استخدام القدرات الوطنية والدعم الدولي استخداما أمثل. ولتيسير سير العملية، دعا القرار أيضا إلى تقوية البرمجة، وإلى مزيد من اللامركزية وإلى زيادة الاعتماد على نظام المنسق المقيم. وأعلن تأييد وفده الذي لا يتزعزع لهذه التدابير.

١٩ - وقال إن مذكرة الأمين العام (A/47/419) تحتوي على سرد شامل للتدابير التي نفذت حتى الآن لإصلاح نظام الأمم المتحدة للانشطة التنفيذية من أجل التنمية. وقال إن رومانيا ممتنة للأمين العام على توصياته، وهي مستعدة لتأييدها. وقد بينت المذكرة أن بعض الخطوات المحددة قد اتخذت بالفعل لتحسين التعاون في برمجة الأنشطة التنفيذية ، ولكن النتائج التي تحققت تدل على أن منظمات الأمم المتحدة ليست جميعها ملتزمة التزاما تاما بالعملية. وهناك اختلافات فيما بينها في فهم وتطبيق المفاهيم التنفيذية، مثل النهج البرنامجي وأساليب تحقيق اللامركزية.

٢٠ - واستطرد قائلا إن التنفيذ الكامل للقرار ٢١١/٤٤ بحاجة إلى اتخاذ التدابير التالية: استجابة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة لاحتياجات البلدان المتلقية من خلال إنشاء استراتيجية قطرية واحدة متماسكة للأمم المتحدة؛ زيادة مواءمة وتكييف دورات البرمجة لجميع وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة مع فترات التخطيط للبلدان المتلقية؛ زيادة التنفيذ الوطني؛ تعميم اللامركزية على أوسع نطاق ممكن من المقر إلى الميدان؛ تعزيز دور المنسق المقيم؛ زيادة مواءمة وتبسيط صياغة المشاريع وتقييمها ورصدها؛ وضع قواعد أضمن وأرسخ لتمويل الأنشطة التنفيذية؛ توضيح ولايات وفرادى أدوار منظمات

(السيد باراك، رومانيا)

الأمم المتحدة من جانب الجمعية العامة ليتسنى تقليل التكرار والتداخل؛ توفير إدارة أكثر كفاءة للأنشطة التنفيذية . وفي هذا الصدد، يؤيد وفد رومانيا اقتراح بلدان الشمال. ويرى أن مشاركة البلدان المانحة والمتلقية على حد سواء أمر ضروري لاعتماد أية ترتيبات أخرى لتحقيق الأهداف المشار إليها. وقال إن رومانيا على استعداد للتعاون في صياغة تدابير عملية واعتمادها لتدعيم وتحسين كفاءة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٢١ - وفيما يتعلق بالتعاون بين رومانيا ومنظومة الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، أعرب عن الارتياح للدعم القيِّم من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية التي استهدفت تحقيق تحوُّل ناجح. وقال إنه يود أيضا أن يذكر برنامج توكتن (نقل المعرفة بواسطة المواطنين المغتربين) الذي أعطى أولى نتائجه، لا سيما في القطاع الزراعي. وأعرب عن أمله في إقرار البرنامج القطري الجديد، الذي أعد بتعاون وثيق مع المنسق المقيم في بوخارست، في الدورة الاستثنائية التي سيعقدها مجلس إدارة برنامج الأمم التحدة الإنمائي في شباط / فبراير ١٩٩٣ . وأعرب أيضا عن اهتمام رومانيا بالمشاركة في تنفيذ المشاريع الإقليمية الأوروبية. ولفت الانتباه إلى مناقشة مائدة مستديرة نظمها مؤخرا في بوخارست برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع حكومة رومانيا، وتناولت عملية التحول والمصاعب التي تواجهها. وفي الختام، أعرب عن امتنان بلده للتعاون الوثيق والمثمر الذي قام مع مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المشاركة في تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية في رومانيا.

٢٢ - السيد أولسيبكا (نيجيريا): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا التحليلات والحلول التي عرضها ممثل باكستان. وإن المناخ الاقتصادي الدولي ما زال غير موات للبلدان النامية، حيث أن الجهود الرامية إلى تعزيز النمو والتنمية ما زالت تواجه الإحباط نتيجة الحرمان من الوصول إلى الأسواق وتناقص تدفقات الموارد وغياب الاستثمارات الأجنبية وعوامل نقدية ومالية وتجارية أخرى. وسيتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستديم ومتوازن جهدا واستراتيجية اقتصادية على نحو متضافر وشامل وعالمي وطويل الأمد.

٢٣ - وأضاف أنه يتعين توجيه أنشطة الأمم المتحدة نحو تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية. ونظرا لحياد الأمم المتحدة وعدم انحيازها وطابعها العالمي وحساسيتها الثقافية، بالإضافة إلى خبرتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإنها أنسب منظمة لأداء هذه المهمة.

(السيد أوليسيمكا، نيجيريا)

٢٤ - وأعرب عن سروره وهو يلاحظ اتخاذ عدد من المبادرات لإضفاء اللامركزية على الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة ولتنفيذ جوانب أخرى من القرار ٢١١/٤٤ . فعلى سبيل المثال اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قرارات بعيدة الأثر بشأن تكاليف الدعم، والتنفيذ الوطني، والنهج البرنامجي، مما كان له أثر كبير على عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٥ - وأضاف أن نيجيريا تنظر إلى تنسيق المساعدة الإنمائية على أنه عملية هامة للغاية، وترى أن المسؤولية النهائية عن التنسيق تقع على عاتق الحكومات. وإن وضع استراتيجية قطرية وحيدة للأمم المتحدة يتطلب تركيز وظائف التنسيق لجميع الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة من أجل التنمية. وينبغي أن يكون المنسقون المقيمون موظفين رفيعي المستوى من ذوي الخبرة ومؤهلين، يعينهم الأمين العام، ويفضل أن يكونوا، وإن لم يكن ذلك ضروريا، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتناط بهم مسؤولية مراقبة وإدارة جميع أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في بلد ما.

٢٦ - وأعرب عن اتفاق نيجيريا اتفاقا تاما مع مفهومي التنفيذ الوطني وبناء القدرة الوطنية، وهما مفهومان متأصلان في المسؤولية الوطنية. وقال إن على الأمم المتحدة، لا سيما مكاتبها الميدانية، مسؤولية مساعدة الحكومات في تحسين قدرتها على تنفيذ المشاريع، بتوفير دعم تقني وتنظيمي وإداري. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة أن تركز على أدوارها بوصفها "مراكز تفوّق" وأن تركز بصورة متزايدة على تقديم المشورة التقنية وتوفير خدمات تؤدي بصورة تدريجية إلى نقل مسؤولية التنفيذ إلى الحكومات نفسها. وينبغي تيسير العملية بترتيبات خليقة لتكلفة الدعم والتحول التدريجي إلى نهج برنامجي.

٢٧ - وقال إنه يتفق مع ممثل باكستان، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ ، في أن النهج البرنامجي لن يكون ذا معنى إلا إذا جرى، بالاضافة إلى إضفاء اللامركزية على السلطة، ترشيد العلاقات بين المقر والمكاتب الميدانية. ولكي تكون عملية لامركزية السلطة عملية فعالة، ينبغي أن توسع لتشمل جميع ممثلي وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة. وإلا فسيتعذر عليها تمويل استراتيجية وحيدة ووضع مكوناتها المتشابكة مع بعضها البعض وتنفيذها على نحو متماسك. وأضاف أن اللامركزية آلية لتعزيز كفاءة ونوعية الدعم الخارجي لجهود التنمية الوطنية. وينبغي أن يفوض ويخول الممثلون الميدانيون صلاحية إلغاء وتعديل ومواءمة الأنشطة التنفيذية في إطار أهداف برنامجية شاملة. وإن تأخير أي نشاط قد يؤدي إلى تأخير أنشطة أخرى ذات صلة.

٢٨ - السيد ماروياما (اليابان): قال إن أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية يمكن أن تكون وسيلة واعدة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في الميثاق وأن لدى الدول الأعضاء شعورا متناميا لما يتسم به تحقيق ذلك من استعجال. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تكون قادرة على تلبية احتياجات التنمية في البلدان النامية على نحو أفضل. ولتحقيق ذلك، يتعين عليها أن تحل مشاكل من قبيل عدم كفاية صياغة السياسات، وسوء تحديد الأولويات، والافتقار إلى نظام متماسك لتنفيذ برامج التنمية، وتفتت الأنشطة على مستوى المقر وعلى المستوى الميداني أيضا.

٢٩ - وترى اليابان أن توصيات السياسة الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ لا تزال صالحة. ومن المأمول أن تتحقق في السنوات الثلاث القادمة تحسنات كبيرة. وقد شمل التقدم المحرز بالفعل، منذ اعتماد القرار، الاتفاق على الترتيبات الجديدة لتكاليف الدعم، ومفهوم النهج البرنامجي، وتوجيهات اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية). إلا أن النتائج بصورة عامة لم ترق إلى مستوى التوقعات لأسباب ثلاثة، يتصل أولها بالحاجة إلى إعادة تنظيم الآلية الحكومية الدولية لصياغة السياسة ليتسنى رسم سياسات واضحة ومتماسكة. والسبب الثاني هو ضعف الآلية المؤسسية المسؤولة عن رصد نظام الأنشطة التنفيذية برمته . والسبب الثالث هو الحاجة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة على المستوى الميداني ليتسنى للمنظمات المعنية الأخذ بنهج أكثر توحيدا وتماسكا.

٣٠ - وفيما يتعلق بنظام المنسق المقيم والتمثيل على المستوى القطري، قال إنه يجب أن نبقي نصب أعينا حقيقة أن الحكومات المتلقية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنسيق المساعدة الخارجية، التي ينبغي أن تقوم على أساس استراتيجياتها وخططها الإنمائية الوطنية. ومن البديهي أن إجراء مشاورات بين الحكومات المتلقية وبين منظومة الأمم المتحدة مسألة هامة.

٣١ - ومضى قائلا إن من المهم تشجيع البرمجة المشتركة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، وذلك بغية وضع وثيقة برمجة قطرية وحيدة للأمم المتحدة. وحاليا، تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بوضع خططها الخاصة بها، دون أن تراعي ما تفعله المنظمات الأخرى. وقد دعا قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١ إلى هذا الدمج، إلا أنه لم يحرز حتى الآن تقدم يذكر. وقد عزي ذلك إلى الافتقار إلى إطار برنامجي وطني، ولكن ليس من المتعذر تحقيق برمجة موحدة للأمم المتحدة دون هذا الإطار. وقال إن اليابان تؤيد التحرك لوضع استراتيجية وحيدة لكل بلد. وإن الاستراتيجيات العالمية بحاجة إلى أن تترجم إلى مجموعة من الاستراتيجيات الوطنية على نطاق المنظومة بأسرها. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الميزات النسبية لكل منظمة من منظمات الأمم المتحدة وللأمم المتحدة نفسها بالنسبة إلى المنظمات الدولية والمانحين على أساس ثنائي. وإن مفهوم الوكالة الرائدة الذي دعا إليه تقرير الأمين العام، بحيث تنظم مجموعة وكالات لأداء مهمة محددة، كاستئصال شأفة الفقر مثلا،

(السيد ماروياما، اليابان)

يستحق الاهتمام بوصفه خطوة أولية نحو البرمجة المشتركة، وينبغي متابعته في أسرع وقت ممكن من خلال مشاورات مع الحكومات.

٣٢ - وأعرب عن اتفاق وفده مع الأمين العام في أن نجاح نظام المنسق المقيم اعتمد حتى الآن اعتمادا كبيرا على مبادرات مخصصة. وقال إنه يجب تعريف دور المنسقين المقيمين بقدر أكبر من الوضوح، وينبغي لجميع المنظمات المعنية بذل مزيد من الجهود المنهجية في هذا المضمار. وينبغي النظر في التدابير التالية: أن تناط بالمنسقين المقيمين المسؤولية الكلية عن برمجة جميع أنشطة الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ وأن يكونوا مسؤولين على أساس مستمر عن متابعة ورصد وتنفيذ البرامج المشتركة؛ وأن يعملوا كحفازين للتنسيق مع المنظمات الإنمائية الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي والمانحين على أساس ثنائي؛ وأن يقوموا بدور رائد في توفير الدعم التقني للحكومات (يمكن لتحقيق هذا الغرض تشكيل أفرقة متعددة التخصصات تحت قيادة المنسقين المقيمين، كما يمكن نقل قدرة منظومة الأمم المتحدة على التحليل والبحث إلى صعيد قطري أو إقليمي). وينبغي أيضا بذل جهود لاختيار أفضل الأشخاص تأهيلا في الأمم المتحدة في مجال التنمية لوظائف المنسقين المقيمين. وينبغي أيضا تشجيع استخدام المباني المشتركة ودمج المكاتب الميدانية للمنظومة، لا سيما بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وثمة خطوة هامة أخرى هي تحسين التنسيق على مستوى مقار منظمات الأمم المتحدة. وينبغي للجنة التنسيق الإدارية وهيئات التنسيق الأخرى، لا سيما الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة، أن تقوم بدور أنشط.

٣٣ - واختتم كلمته قائلا إنه يتعين أن يصاحب إضفاء اللامركزية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تدابير لتوضيح حدود المسؤوليات، وذلك حتى لا تميّع المساءلة نتيجة لتوزيع المهام.

٣٤ - السيد بابا (أوغندا): قال أن الغرض الأساسي لاستعراض السياسة كل ثلاث سنوات هو تقييم كيفية تعزيز عمل الأمم المتحدة في مجال الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وجعله أكثر فعالية وكفاءة. لأنها بذلك تستطيع الاستجابة على نحو متكامل لاحتياجات البلدان المتلقية ذات الأولوية.

٣٥ - وأضاف أن أوغندا تؤيد فكرة وجود موحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري. إلا أن اقتراح بعض الدول الأعضاء أن يكون هذا الوجود برئاسة سفير للأمم المتحدة يمثل مصاعب كثيرة، بما في

(السيد بابا، أوغندا)

ذلك احتمال إيجاد قنوات موازية للاتصال بين الحكومات والأمم المتحدة مما قد يصبح مصدر نزاع وفي الحالات الصعبة، قد يطلب إلى السفير معالجة قضايا من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان أو الاضطرابات الأهلية أو مشاكل انتخابية، مما قد يجره بسهولة إلى الاصطدام بمجموعات مختلفة، بل وحتى بالحكومات. ولا يوضح الاقتراح العلاقة بين السفير والمنسق المقيم. ويجب تجنب خلق هياكل لا ضرورة لها. ويجب تجنب الخلافات بين الوكالات بأي ثمن، ذلك لأن بعض الحالات الصعبة، مثل تفشي مرض ملازمة نقص المناعة المكتسب أو مشاكل اللاجئين أو انتهاك حقوق الإنسان، توفر تربة خصبة لمثل هذه الخلافات. إلا أن هذه المصاعب ليست مستعصية على الحل ويمكن حلها عن طريق الأخذ بنهج متعدد القطاعات.

٣٦ - وقال إنه يجب تعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، لاسيما بين من يقدمون الموارد المالية ومن يملكون الخبرات الضرورية. وإن وفده يود أن يعرف ما هي الآليات الموجودة لحل التضارب بين أهداف التنسيق وأهداف اجتذاب الموارد المالية على نحو يخدم مصلحة البلدان المتلقية.

٣٧ - ومضى قائلا إن التنسيق المحسن يحتاج إلى قاعدة بيانات تغطي جميع أنشطة الأمم المتحدة المترابطة على الصعيد القطري. فعندها فقط يمكن معرفة أي الأنشطة الإنمائية يجري تنفيذها وفي أي وقت، كما يمكن حل مشاكل التداخل القائمة. ويمكن إنشاء قاعدة البيانات هذه باستخدام القدرات الحاسوبية الحالية للمنظومة.

٣٨ - وأضاف أن الشاغل الاساسي للعديد من البلدان، لا سيما البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء، ليس اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي، وإنما هو كيفية وضع هذه البرامج وتنفيذها. وقال إن التوزيع المنصف للدخل وتخفيف حدة الفقر والاستقرار السياسي والحكم الجيد كلها عوامل أساسية لنجاح الإصلاحات. ويجب أن تنبثق برامج التكيف الهيكلي من البلد المعني ابتداء من تصميمها حتى تنفيذها وتقييمها، ويجب أن توجه إلى تحويل الاقتصاد لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ومشكلة برامج التكيف الحالية هي أنها تميل إلى التركيز على موازنة الاقتصاد الكلي على حساب الموارد البشرية والخدمات، وهي عناصر ضرورية للتغير الطويل الأجل. لذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي مهمة دمج تحليل الاقتصاد الكلي في جهود الإصلاح.

٣٩ - السيد تشودري (بنغلاديش): قال إنه يوجد، لمواجهة تحديات التنمية في التسعينات، اتفاق على نطاق واسع على زيادة تكامل وتنسيق برمجة التعاون الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة؛ واتساق

(السيد تشودري، بنغلاديش)

البرمجة على الصعيد القطري؛ والتحول من المشاريع الصغيرة إلى برامج أكثر تركيزا وتكاملا؛ وتعزيز دور المنسق المقيم؛ ومزيد من اللامركزية وتدعيم قدرة منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ ونهج يركز على البلد؛ واستخدام القدرة الوطنية إلى أقصى حد؛ وتدابير لتمكين الحكومات من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن تنفيذ المشاريع التي تمولها الأمم المتحدة.

٤٠ - وأضاف أنه على الرغم مما أحرز من تقدم في البرمجة، وفي نظام المنسق المقيم والتعاون بين الوكالات في إطار منظومة الأمم المتحدة، كان التركيز في غضون السنوات الثلاث الماضية على تحليل المشاكل والاقتراحات أكثر من التركيز على اتخاذ تدابير عملية. ومع ذلك، تبقى أحكام قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ صحيحة، وينبغي اغتنام كل فرصة لتنفيذها تنفيذا كاملا ولتحسين الأنشطة على المستوى الميداني وعلى مستوى المقر.

٤١ - وأضاف أن حجم الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية ما زال أقل بكثير من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وهذا موقف مأساوي ومتناقض في ضوء النقاش الدائر بشأن إحياء منظومة الأمم المتحدة لتلبي احتياجات البلدان النامية وترقى إلى مستوى الآمال التي انبعثت بانتهاء الحرب الباردة. وقال إن الزيادة المستقطعة في التبرعات لم تتحقق، وحث، باسم بنغلاديش البلدان المانحة على تغطية هذا العجز.

٤٢ - ومضى قائلا إن إدخال نهج برنامجي بدلا من نهج المشروع من شأنه أن ييسر التنسيق، ولكنه بحاجة إلى زيادة لامركزية الأنشطة وإلى قدرة تقنية مناسبة في الميدان. وفضلا عن ذلك، يتعين تبسيط وتنظيم وضع وتخطيط وتقييم ورصد المشاريع والبرامج، ويتعين تركيز الاهتمام على الحاجة إلى جعل هذه البرامج أكثر تجاوبا مع الأولويات الوطنية وإلى إشراك السلطات الوطنية إشراكا كاملا في تخطيطها وتنفيذها.

٤٣- وقال إنه يتعين، لضمان نجاح البرامج، تعزيز دور المنسق المقيم كقائد للفريق في العمل على تكامل وتنسيق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. إلا أنه يجب الحفاظ على الاستقلال التشغيلي لعدد من المشاريع المحددة، وينبغي أن تظل الحكومات قادرة على الحصول مباشرة على برامج وتمويل وخبرات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وبناء عليه، ينبغي الحفاظ على الترتيبات القائمة بين هذه الهيئات في الميدان، بوصفها جزءا من آلية التنسيق العامة التي يتحمل المنسق المقيم مسؤوليتها. وبوسعه أيضا أن ينسق مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية، ولكن دون أن يقوم بدور سياسي

(السيد تشودري، بنغلاديش)

قد يقوض حياده. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير محددة لتدعيم القدرة الوطنية للبلدان النامية وللنهوض بالتنفيذ على صعيد وطني.

٤٤ - وفيما يتعلق باللامركزية التي يتطلبها الإطار الجديد للأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، قال إنه ينبغي إبراز الهيكل اللامركزي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. فقد أتاح للوكالة أن تقدم مساعدة سريعة للحكومات. كما أن قرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفويض الممثلين المقيمين سلطة الموافقة في إطار الحدود القائمة، قضى على التعسف في التنفيذ الوطني. وقال إن اللامركزية وتفويض السلطة يجب أن يتما في بيئة من الثقة بين المقار والمكاتب الميدانية.

٤٥ - ومضى قائلا إن محنة البلدان الأقل نموا تفاقمت في الآونة الأخيرة. وقد اضطلع كثير من هذه البلدان ببرامج تكيف هيكلي وسعت للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تطوير سياساتها الاقتصادية، وتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها وتخفيف حدة الفقر. وقال إنه يلزم تعاون وثيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز للحفاظ على مصالح أضعف المجموعات ولتنسيق الجهود لتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات وتعبئة موارد إضافية للتنمية.

٤٦ - السيد الفردان (البحرين): قال إن المنظمات الإنمائية قامت بدور هام للغاية في البلدان النامية، فساعدتها على إنشاء هياكل أساسية مناسبة للتنمية. وقد وسعت منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة أنشطتها لتشمل جميع نواحي الحياة البشرية، ولتضمن توفير ظروف عيش كريم، ولتحقيق المساواة في التعاون المتبادل، في الوقت الذي أضافت فيه بعدا إنسانيا إلى البعد العلمي والتكنولوجي للتنمية.

٤٧ - وأضاف أن تنمية الموارد البشرية عنصر أساسي من ولايات ومهام عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. إلا أن النتائج التي تحققت في هذا المجال لم ترق إلى مستوى التوقعات. والبلدان النامية تعلق أهمية كبيرة على التنمية البشرية، ولكن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي أعاق جهودها، مما حد من نمو الهياكل الأساسية الاجتماعية. وفي هذا الصدد، قال إن عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي اقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيعزز دور الأمم المتحدة وسيقيم علاقات اقتصادية أكثر إنصافا مع البلدان النامية.

(السيد الفردان، البحرين)

٤٨ - ومضى قائلا، إن صحة السكان أساسية للتنمية المستدامة. ومع أن الأهداف التي حددت في هذا الميدان حتى عام ٢٠٠٠ لا تزال صالحة، فإن جميع التوقعات التي أثارتها الاستراتيجيات المستخدمة لم تتحقق. وينبغي للأمم المتحدة أن تعطي أولوية عليا للخدمات الصحية. وفي ضوء الموارد المحدودة المتاحة، ينبغي زيادة كفاءة البرامج القائمة بدعم من المانحين.

٤٩ - واستطرد قائلا إن أهداف التعاون التقني للأمم المتحدة في التدريب لم تتحقق، على الرغم من النتائج الجيدة التي أحرزت في بعض البلدان. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في التدريب على الإدارة في البحرين، مع أن قرار مجلس الإدارة ١٦/٨٥ لم يشمل البحرين. وأعرب عن أمل البحرين في تعديل هذا الحذف، لأن البحرين، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، ما زالت بحاجة إلى مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدراسات الميدانية وتدريب الخبراء والفنيين لزيادة سرعة تنميتها.

٥٠ - وأضاف أن البحرين تحث على تكثيف الأنشطة التنفيذية للنهوض بالتنمية ولتعزيز الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية، دون فرض قيود على منح المساعدة، ومن خلال تطبيق مبدأ العالمية.

٥١ - السيد ويبسونو (إندونيسيا): قال إن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية الذي أجري في عام ١٩٨٩، أجري في سياق مختلف جدا. فبانتهاء الحرب الباردة، مر العالم بتحولات جذرية، وزاد الترابط بين أجزائه ، وفي حين أنه يتيح فرصة ممتازة للتقدم، فإنه يعاني من مشاكل واضطرابات انتقالية كبيرة. ولذلك، ينبغي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة أن تكون أكثر استجابة لاحتياجات التنمية في العالم الثالث.

٥٢ - وأضاف أن العقبات كأداء: انكماش اقتصادي عالمي مستمر، وفجوة متزايدة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وفقر متفش، وأزمة تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول، وخطر حمائية متزايدة بين تكتلات اقتصادية قوية. وهناك أيضا افتقار إلى الموارد الكافية. كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تشهد تدهورا نتيجة لذلك، مخلفة فقرا مدقعا ومجاعة وسوء تغذية وهجرة على نطاق واسع وعدم استقرار سياسي.

(السيد ويبسونو، إندونيسيا)

٥٣ - وقال إن القيود الداخلية على الأنشطة التنفيذية، مثل الافتقار إلى التماسك والتنسيق، هامة أيضا. ولذلك ليس من المستغرب عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ تنفيذا كاملا. ومع أن تقرير الأمين العام (A/47/419) أكد صلاحية أحكام القرار، إلا أنه لم يحرز حتى الآن تقدم يذكر. ويكمن مفتاح النجاح في المستقبل في تعزيز القدرات الوطنية وتعزيز الأداء على الصعيد القطري. ولتلبية احتياجات التنمية للبلدان المتلقية، يتعين إعادة توجيه الأنشطة التنفيذية وإضفاء طابع اللامركزية عليها، مع التشديد على طابعها المتعدد التخصصات وعلى فهم التنمية بأنها موجهة لخدمة الشعوب. وعلى أية حال، فإن المساعدة التقنية التي تقدمهامنظومة الأمم المتحدة بحاجة إلى زيادة الموارد المالية زيادة كبيرة، وعلى أساس مضمون ويمكن التنبؤ به، وفقا لمبادئ الحياد والموضوعية، ودون فرض أية شروط.

٥٤ - ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان قد نفذا تدابير لاضفاء اللامركزية على الأنشطة التنفيذية وتنسيقها ولتعزيز القدرات الوطنية، وهي خطوات تمثل تقدما في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ .

٥٥ - السيد فيرناندز دي كوسيو دومينغيز (كوبا): قال إعادة تشكيل وتحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية يجب أن تقوم على إعادة توكيد المبادئ التي تحكم استخدام الأموال التي تديرها الأمم المتحدة: أن تكون ذات طابعي عالمي ومحايد وعلى هيئة تبرعات ومنح. وقد أشار تقرير الأمين العام (A/47/419) إلى إحراز بعض التقدم في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، وإن وفده يؤيد ذلك ويعتبره قاعدة صلبة يمكن الانطلاق منها لإدخال الإصلاحات الضرورية على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية. وإن فعالية مشاريع المساعدة والتعاون الدولي تتوقف على وجود استراتيجية أو برنامج لأهداف التنمية واسع النطاق يحددها البلد المتلقي، ويتعين أن تؤخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية الخاصة بكل بلد.

٥٦ - وقال إن المساعدة والتعاون التقنيين اللذين قدمتهما الأمم المتحدة إلى كوبا ما فتئا يقدمان من زمن بعيد من خلال نهج برنامجي يرتبط بخطة التنمية الوطنية. وهناك بعض البلدان النامية التي لم تنضج فيها الظروف بعد للأخذ بهذا النهج، وعزا ذلك بصورة رئيسية إلى التشوهات المتأصلة في التخلف. ولذلك، فإن التدابير المعتمدة يجب أن تكون مرنة وموضوعية. ويجب استخدام القدرات الوطنية إلى أقصى حد ممكن، ولكن، كما لاحظ الأمين العام في الفقرة ١٤٧ من تقريره، لا ينبغي للتنفيذ الوطني أن يؤدي إلى خسران الدور التقني للوكالات المتخصصة، حيث أن دعمها أساسي للأنشطة التنفيذية. وقال إن مسؤولية تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال المساعدة تقع بصورة رئيسية على

(السيد فيرنانديز دي كوسيو دومينغيز، كوبا)

عاتق البلدان المتلقية، مع أنه يتعين على المنسق المقيم في البلد القيام بدور أكبر إذا كانت السلطات المحلية غير قادرة على القيام بذلك. وفي هذا الصدد، تحبذ كوبا الإبقاء على وظائف ممثلي فرادى الوكالات.

٥٧ - بالنسبة للامركزية، لفت الانتباه إلى تجربة كوبا الإيجابية منذ أن وضعت في عام ١٩٧٠ المبادئ الأساسية لتوحيد نظام الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وإن من شأن تفويض السلطة أن يساعد على تعزيز النهج البرنامجي المستصوب. وإن توفير الموارد الكافية ضروري للإصلاح ولإعادة تشكيل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ولذلك، يجب زيادة مساهمة البلدان المانحة الرئيسية، التي تعهدت بتخصيص ٧ر٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لأي جهد جدي تبذله الأمم المتحدة في مجال أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية أن يعالج أولا مشكلة تدفق الموارد من البلدان النامية إلى الخارج نتيجة مديونيتها الخارجية ونظام التجارة الدولي الجائر.

٥٨ - السيد نغوين منغ ثونغ (فييت نام): قال إن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لجوانب رئيسية من سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كان جيد التوقيت، لا سيما في ضوء التغيرات في الحالة العالمية التي استلزمت تكييف هذه الأنشطة وتحسينها. ولسوء الطالع، احبطت الإصلاحات التي اضطلع بهاالعديد من البلدان النامية نتيجة لمشاكل عديدة. ولا تزال ملايين عديدة من البشر تعاني من الجوع وسوء التغذية والمرض والتخلف والبطالة.

٥٩ - واستطرد قائلا إن هناك،مع ذلك، علامات مشجعة على التعاون الدولي، وهناك اعتراف متزايد بالترابط بين الأمم في تحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة. ومن هنا تأتي أهمية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وفي رأي وفده أن قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ ، وهو من المعالم الأساسية في تاريخ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة، ما زال صالحا. وإن قوة هذه الأنشطة وميزتها النسبية انبثقتا من كونها غير سياسية وغير منحازة وغير مشروطة وقادرة على الاستجابة بمرونة لاحتياجات وأولويات وظروف البلدان النامية المتباينة. وللأسف، فإن الموارد التي أتيحت للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية ليست كافية على الإطلاق. ولا بد من معالجة هذه الحالة ليتسنى استمرار تنشيط وتقوية هذه الأنشطة.

٦٠ - وقال إن من بين الخطوات الإيجابية التي اتخذت لتعزيز كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة مسارعة التنفيذ الوطني وبناء القدرة الوطنية والتدريب وتبسيط الإجراءات

(السيد نغوين منغ ثونغ، فييت نام)

ومواءمة دورات البرمجة وزيادة المرونة الإدارية وتفويض السلطة إلى المستوى الميداني وتطبيق النهج البرنامجي. وفي معالجة المهمة الحاسمة، مهمة تحسين تنسيق الأنشطة على المستوى الميداني، يجب أن تؤخذ في الحسبان الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض الوكالات في تعاونها الكفؤ مع الحكومات.

٦١ - وأضاف أن حكومة وشعب فييت نام يعلقان أهمية كبيرة على علاقات التعاون بين فييت نام ووكالات الأمم المتحدة، وأن فيت نام ممتنة للمساعدة القيمة التي تلقتها من هذه الوكالات. وأن مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركزت على دعم عملية الإصلاح الاقتصادي، والحفاظ على الأداء الاقتصادي وتقويته، وتشجيع مجالات رئيسية من مجالات التنمية البشرية، وتعزيز نمو مستدام سليم بيئيا، وتطوير المستوطنات البشرية. كما أن برنامج الأغذية العالمي وفر مساعدة غذائية طارئة ونفذ مشاريع غذاء مقابل عمل. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مساهمات ضخمة على هيئة مشاريع منخفضة التكلفة تناولت علاج الجفاف بالإماهة الفموية، وإمدادات المياه والمرافق الصحية والتربية الأساسية الشاملة والتغذية والأمن الغذائي والرعاية الصحية الأولية للحوامل والأطفال. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان مساعدة لازمة جدا لبرامج السكان وبرامج تنظيم الأسرة، مما أسفر عن تخفيض كبير في معدل النمو السكاني في البلد. وقال إن فيت نام تؤيد بقوة الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٤.

٦٢ - السيدة أميراسيكاري (سري لانكا): أعربت عن امتنان وفدها للتدابير التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، لا سيما اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) والفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٤/٢١١. إلا أنه ما زال يتعين تحقيق الشيء الكثير. ومن بين أهداف القرار تحقيق قدر أكبر من تنسيق مساعدة الأمم المتحدة على المستوى الميداني، واعتماد نهج برنامجي والتنفيذ الوطني للمشاريع. والتدابير التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد لا تعدو أن تكون بداية لعملية تتطلب ثلاثة عناصر أساسية لكي تكتسب زخما: (١) وعي متزايد لفوائد استخدام الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق مساعدة الأمم المتحدة داخل البلد دون الإضرار بأعمال التنسيق التي تضطلع بها السلطات المحلية - ثبتت جدوى هذا النظام بجلاء أثناء الطوارئ التي استدعت تقديم مساعدة إنسانية؛ (٢) روح تعاون بين الممثلين الميدانيين لمنظومة الأمم المتحدة مدعومين بتعليمات واضحة من إداراتهم حتى لا يتوقف كل شيء على المنسقين المقيمين؛ وفي غياب هذا التعاون، فإن التدابير الأخرى، مثل المباني المشتركة، قد لا تعود بالنتيجة المرجوة؛ و (٣) قدرة البلدان النامية على اعتماد النهج البرنامجي وتحمل مسؤولية إدارة المشاريع؛ ولتحقيق هذه الغاية يتعين تنظيم برامج تدريب للمسؤولين المحليين. ومن شأن عملية

(السيدة أميراسيكاري، سري لانكا)

اللامركزية تعزيز قدرة الممثلين الميدانيين للأمم المتحدة على الاستجابة لاحتياجات البلدان المتلقية؛ إلا أنه لا ينبغي لاعتبارات المساءلة أن تعوق تفويض السلطة.

٦٣ - السيدة هبة الله (الهند): قالت إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية ذات أهمية خاصة للبلدان النامية لأنها تمثل جوهر التعاون المتعدد الأطراف القائم على مبادئ العالمية والحياد والمشاركة، لأن هدفها النهائي هو تحقيق الاعتماد على الذات الفردي والجماعي من خلال بناء القدرة الذاتية. ووفرت هذه الأنشطة دعما للبلدان النامية في جهودها الإنمائية ومكنت هذه البلدان، نتيجة لأثرها المتضاعف، من استخدام مواردها البشرية والمادية والمالية على نحو أكثر كفاءة، ومكنتها من تقوية مؤسستها. وسيمكّن استعراض الأنشطة التنفيذية كل ثلاث سنوات من زيادة توسيع نطاقها و تعزيز تنفيذها، بما يتمشى مع أهداف التنمية الوطنية والأولويات السياسية للبلدان النامية، ومن شأنه أيضا أن يساعد على استكشاف مواطن ضعفها من أجل إصلاحها والحصول على أقصى قدر ممكن من المنافع من هذه الأنشطة، على الرغم من قلة الموارد المتاحة. وأضافت أن الهند تعلق أهمية كبيرة على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وهي، على الرغم من ضيق مواردها، من أنشط المساهمين، بوصفها بلدا مانحا ومتلقيا على حد سواء، في صناديق وبرامج المنظومة. وإن تبرعات الهند لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أعلى تبرعات البلدان النامية.

٦٤ - وأضافت أن التسليم في قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ٢٧٩/٤٦ بمسؤولية الحكومات الوطنية عن وضع خطط تنمية وطنية كان بمثابة تأكيد مجدد واضح على الحق الطبيعي والسيادي لكل بلد متلق في تحديد أولويات تنميته بما يتمشى واحتياجاته وقدرته. وقد شدد القراران كلاهما على أهمية تنفيذ البرامج والمشاريع التي تمولها منظومة الأمم المتحدة على صعيد وطني ليتسنى دمج المساعدة المتلقاة في إطار التنمية الوطنية دمجا سلسا.

٦٥ - وقالت إن وفدها يتفق بصورة عامة مع فكرة تحسين التنسيق بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة، شريطة عدم التضحية بمبادئ العالمية والحياد والمشاركة. لذلك، ينبغي للتنسيق أن يكون ممارسة موجهة لتحقيق دمج أفضل لبرامج ومشاريع مختلف الوكالات مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ولتحسين العلاقة بين الحكومات الوطنية ومختلف وكالات التمويل والتنفيذ مع الحفاظ على استقلالية هذه الوكالات لتتسنى الاستفادة من خبراتها ومعرفتها إلى أقصى حد ممكن. ويتفق وفدها أيضا مع ملاحظات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/47/419 في ضرورة تحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات،

(السيدة هبة الله، الهند)

وفي ضرورة إعداد دورات البرمجة وفقا للهياكل والاحتياجات والأولويات الوطنية، وفي ضرورة الحفاظ على الدور اللاسياسي للأنشطة التنفيذية.

٦٦- وقالت إن للأمم المتحدة وظيفتين رئيسيتين، هما الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والنهوض بتنمية البلدان النامية. وإن التعاون المتعدد الأطراف عامل ضروري لتنفيذ المهمة الثانية، وإن الأنشطة التنفيذية تشكل بمفردها آلية مفيدة. وإن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات يوفر فرصة لتعزيز القدرات الوطنية بغية تحقيق الازدهار والنمو في العالم النامي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.